دعوة مخلصة !!

بقلم
احمد
طلعت

الحزب الحاكم يمارس الديموقراطية على طريقته الخاصة ويعطيها المفهوم الذى يناسبه . سواء كان هذا المفهوم يتفق مع طبيعة الديموقراطية ام يتفق - فقط - مع مصالح الحزب الحاكم . والامثلة كثيرة على الطريقة الخاطئة وغير العلمية التى يفسر بها الحزب الحاكم معنى الديموقراطية .

فالحزب الحاكم لايرى ان الدستور الحالى ، الذى يقوم عليه الاساس الديموقراطى ، هو مجرد مواد وضعها موظف فى رئاسة الجمهورية قبل طرحها فى عملية الاستفتاء ، مع ان الدساتير - فى كل بلاد العالم - تضعها جمعيات تاسيسية منتخبة ، ومعبرة عن كل التيارات السياسية ، بعد مناقشات حرة وموضوعية .

والحزب الحاكم لايرى اى تعارض بين الديموقراطية واستمرار العمل بقانون الطوارىء لايمكن ان يكون تعبيرا حقيقيا عن مجتمع ديموقراطى ومستقر .

والحزب الحاكم يعتقد انه مادامت هناك احزاب متعددة ، فان هذا معناه وجود ديموقراطية حقيقية ، مع ان العبرة ليست فى عدد الاحزاب ، وانما هى فى طريقة قيام هذه الاحزاب وفى مدى سلطة الدولة فى السماح او عدم السماح بقيامها .

والحزب الحاكم يتصور ان مجرد وجود حرية التعبير معناه وجود ديموقراطية سليمة ، مع ان حرية التعبير أن لم تكن قادرة على التغيير ، فهى ليست اكثر من دخان فى الهواء .

والحزب الحاكم يعطى نفسه الحق فى المفاضلة بين الاراء والمبادىء بدعوى انه - وحده - الاقدر على معرفة مصلحة الشعب ، مع ان الشعب قد دفع دائما ثمن اخطاء الذين يدعون انهم يعرفون مصلحته .

فممارسة الحزب الحاكم للديموقراطية - اذن - ليست ممارسة صحيحة او موضوعية ، وبالتالى فلا يمكن ان يتطلب من كل احزاب المعارضة ان تكون ممارستها صحيحة او موضوعية .

ومحنة الديموقراطية الآن تكمن فى هذه الحقيقة ، فالحزب الحاكم يمارس الديموقراطية بطريقته الخاصة ، والمعارضة - هى الاخرى - تمارسها بطريقتها الخاصة ، حتى اصبح كل منهما وكانه يعيش فى بلد غير البلد الذى يعيش فيه الآخر ، واصبحت الديموقراطية مجرد واجهة لاتعبر عن اى مضمون .

والمتابع لصحافة الحكومة يعجب مما ينشر فيها على لسان بعض المسئولين ، واصرارهم الغريب على انه لاتفكير فى تعديل الدستور بحجة الاستقرار .

ونحن متفقون على ان استقرار الدساتير عامل اساسى فى استقرار انظمة الحكم ، لكننا فيما يتعلق بالدستور المطبق حاليا - لنا عدة ملاحظات ، وعدة تحفظات .

فالدستور القائم قد وضع خلال فترة الانتقال من الحزب الواحد ، الى التعددية الحزبية ، ومن النظام الاشتراكى الى نظام الحرية الاقتصادية ، وفترة الانتقال بطبيعتها فترة مؤقتة ، لابد ان تنتهى ليبدا عهد من الاستقرار ليس فقط بالنسبة لنصوص القوانين ، وإنما الأهم من ذلك فى المفاهيم التى تسود المجتمع ويعبر عنها دستوره .

والدستور القائم لم يصدر عن طريق جمعية تاسيسية منتخبة كما يحدث فى كل بلاد العالم ، وانما هو قد صدر بناء على نتيجة استفتاء ، الاجابة عليه بلا او بنعم . وليس من المتصور ان هذه الطريقة يمكن ان تكون عملية او واقعية لمعرفة راى الشعب .

فالحكومة قد عرضت على الشعب دستورا يتكون من اكثر من ثلثمائة مادة ، وسالته هل يوافق عليه ام لا ، والحكومة تعلم مقدما انه لايمكن للمواطن العادى ، ولا حتى للفئة المثقفة ، ان تدرس اكثر من ثلثمائة مادة لتقول رايها فيها بنعم اولا خلال عدة دقائق .

لذلك فان اعادة النظر فى الدستور هى مسالة ضرورية وحاسمة من اجل الاستقرار .. وليست ضد الاستقرار .

فلابد من جمعية تاسيسية منتخبة لوضع دستور جديد يتلاءم مع المتغيرات ، ويحسم كل القضايا ، ويحدد المفاهيم التى تحكم حركة المجتمع فى المستقبل .

ولابد للحزب الحاكم ان يفهم ان الاستقرار لايتحقق بالمحافظة على الخطأ والتمسك به ، وانما الاستقرار يتحقق - فقط - بدستور يعبر تعبيرا حقيقيا عن ارادة الشعب .

وقد يتصور البعض ان الحديث عن تعديل الدستور - فى الوقت الحاضر - هو نوع من الترف الفكرى ، او انه خلل فى تحديد الاولويات . وهذا هو تصور خاطىء من اساسه ، لان الدستور - فى اى دولة - هو القاعدة التى يقوم عليها نظام الحكم ، وتحدد بناء عليها فلسفة المجتمع ، فان لم تكن القاعدة صلبة وثابتة ، فان اى بناء يقوم فوقها سوف يكون بالضرورة قابلا للفشل والانهيار .

انها دعوة مخلصة للحزب الحاكم ان يتخلى عن العناد ، وان يرى ابعاد المخاطر ، وان يقتنع بان العمل السياسى هو مسئولية جميع الاحزاب ، الأغلبية والأقلية ، وبغير ذلك فلا يمكن للحزب الحاكم ان يطلب من المعارضة ممارسة موضوعية ، مادام هو - اى الحزب الحاكم - يمارس الديموقراطية وفقا لمفاهيمه الخاصة ، ومصالحه الضيقة .

انها دعوة مخلصة .. لكنها تحتاج ايضا الى استجابة مخلصة .. !!